

|                    |                        |               |   |
|--------------------|------------------------|---------------|---|
| الرقم              | الموضوع حقوق المراهقين |               | مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث   |
| المصدر :           | موقع الواب :           | البلد الجزائر |  |
| التاريخ 2012-06-17 | العدد و [ص]:           |               |   |

## على هامش مشاركتها في الملتقى الدوري لوضع الطفلة ندى تدعو لتعميم الرقم الأخضر عبر ولايات الوطن

شاركت الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل "ندى" مؤخرا، كمرقب في الملتقى الدوري الجزائري الثالث والرابع حول وضع الطفلة؛ بحضور ممثلين عن منظمة الأمم المتحدة أين تم تشجيع الشبكة على المزيد من العطاء من أجل ترقية واقع الطفولة في الجزائر.

ولدى صياغة الحكومة الجزائرية؛ للتقرير النهائي حول وضع الطفولة في الجزائر، أضافت شبكة "ندى" بناء على جملة من الاقتراحات ركزت من خلالها على جملة من النقائص، التي يأتي على رأسها وجوب تعميم الرقم الأخضر 3033 عبر كافة ولايات الوطن مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الهياكل لوضع نظام الإخطار والدفاع عن حقوق الطفل.

ولعل من بين المسائل الأخرى التي شددت عليها الشبكة تلك المتعلقة بالاهتمامات العليا للأطفال؛ التي لا تزال لحد الآن غير واضحة لفئة معينة، على غرار فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، الطفل الكفيف، والأطفال المهملين وكذا المتواجدين في الشوارع.

من بين المطالب المشروعة التي أدرجتها أيضا شبكة ندى ضمن الاقتراحات ما يتعلق بقانون حماية الطفل الذي لا يزال حبيس الأدرج إلى يومنا هذا. ومن جملة التقارير الاستيعابية التي خرجت بها المنظمة العالمية للدفاع عن حقوق الأطفال؛ نذكر منها ضرورة الاهتمام بالتربية المنتظمة للطفل المعاق، وتعريف وضع الطفلة خارج إطار الزواج وكذا الأطفال من أمهات مسلمات ورجال غير مسلمين، وتقوية أطر الاهتمام بالطفل الكفيل في الإطار الوطني والعلمي، وكذا ضرورة الالتزام بالاتفاقية الخاصة بعمالة الأطفال وكذا بالاتفاقية الخاصة بالقانون المدني المتعلقة بنزع الأطفال في حال الزواج المختلط.

أما فيما يخص الجزائر؛ فقد تركزت النقاط في ضرورة ربط الجزائر بالبروتوكول الثالث الاختياري؛ الذي يسمح للطفل بتقديم شكوى للمنظمات العالمية لحقوق الطفل في حالة العنف، وإعادة النظر في احتياطي الجزائر حول تقارير الاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل في لائحة الأسماء وتسهيل الدخول إلى الملفات الخاصة بالحالة المدنية.

جدير بالذكر أن المنظمة العالمية لحماية حقوق الطفل قامت بمعالجة التقارير في الجزائر ورفعت أكثر من 260 سؤال، وشرحت مختلف الوضعيات الخاصة بالطفل في مجال التعليم والصحة والوضع الاجتماعية والعدالة.